

Analysis Risk and it effect on selection bank investment portfolio components

- An application study in several listed banks in Iraq stock exchange (ISX)-)- Since from 2004 to 2016

تحليل المخاطرة واثرها في اختيار مكونات المحفظة الاستثمارية للمصرف: دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من 2004-2016

أ.م.د. حيدر يونس الموسوي/جامعة كربلاء
م.م. هدير خيون عاشور/جامعة كربلاء

المستخلص

سعى هذا البحث الى تحديد اثر المخاطرة كمتغير مستقل في اختيار مكونات المحفظة الاستثمارية للمصرف كمتغير معتمد ، وقد اجريت الدراسة في قطاع المصارف في سوق العراق للأوراق المالية وشملت عينة الدراسة (12) مصرفا للمدة من 2004-2016. وتم قياس متغيرات البحث باعتماد المؤشرات المالية الملائمة لهذا الغرض . وانطلق البحث من مشكلة فكرية تمثلت بوجود اطر فكرية ومسارات متعددة لدراسة مدى تأثير المخاطرة في اختيار مكونات المحفظة الاستثمارية والتي مازالت محل جدل ودراسة من حيث اختلاف تأثيرها فضلا عن انها من المواضيع الحيوية والتي تحتاج الى دراسة باستمرار لتأثيرها بشكل كبير على عمل المصرف . ومن هنا سعى البحث الى تحقيق مجموعة من الاهداف كان من ابرزها :-

- معرفة مدى تبني المصارف المبحوثة لأساليب المخاطرة وتوظيفها في اختيار مكونات المحفظة الاستثمارية .
ولغرض تحقيق اهداف البحث تم صياغة فرضيات رئيسية تم اختبارها بوسائل احصائية وتطبيق البرنامج الاحصائي (SPSS) . وقد توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات لعل من اهمها ان للمخاطرة تأثيرا واضحا في اختيار مكونات المحفظة الاستثمارية في المصارف عينة الدراسة.

ثم اختتم البحث بمجموعة من التوصيات والتي من اهمها تفعيل الاعتماد على منح القروض لزيادة عائدات المصرف خصوصا مع توفر سيولة عالية في غالبية المصارف المدروسة وذلك من اجل استثمار الفرص المتاحة نتيجة لتغير اسعار الفائدة والاستفادة من التغيرات الاقتصادية عبر دراسة الفرص المتوافرة والتهديدات التي تواجه المصارف لتجنبها قدر الامكان .

Abstract

The Currant Study am to determine the effect of Risk as independent variable in investment banking portfolio selection which represent dependent variable, study sample was Bank sector in Iraqi stock exchange (ISX) which represented by (12) bank and for period from 2004 to 2016 , the study variable measured by suitable measures.

The study problem start from Varity of Conceptual and applications which effect the process of risk effect on investment portfolio components selection which still in doubt , add to that it's from important titles which need to be study continuously because of its effect on banks work, for that study aim to achieve several objectives like :

- Showing how studied bank adopting risk management technique in choosing portfolio components .

For achieving study objectives,the hypothesis tested by using advanced statistically methods throughout statistical software package (SPSS) , and the main finding of study showing that a clearly effect of risk on component selection in investment portfolio of those studied banks .

The Study ended by several conclusions , most important from it was that granting loans for increasing return because of high liquidity with studied banks in order to exploit the opportunities in interest price changing and economic events changing which front the bank to Avoid it.

المقدمة

تعد المصارف من بين اهم المؤسسات المالية في اي بلد ، وذلك للأدوار الفاعلة والمهمة التي تضطلع بها في الاقتصاد من خلال دعم عجلة التقدم الاقتصادي الى الامام عن طريق الاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية المتاحة ، لذا توجب على المصارف دراسة بعض المتغيرات التي تعد الركيزة الاساسية لنجاحها واستمرارها في العمل في ظل الظروف البيئية المتغيرة وحالات عدم التأكد التي يعيشها البلد ، ومن بين اهم تلك المتغيرات التي احتلت مجالا واسعا في القطاع المصرفي الا وهي المخاطرة لذا فان فهم وادراك المصارف لهذا المتغير عبر اتباع وتطبيق طرق واساليب علمية سيؤدي بالنتيجة الى زيادة قدرتها على اتخاذ قرارات سليمة تمكنها من تحقيق توليفة ملائمة من خلال اختيار تشكيلة متنوعة من الموجودات الاستثمارية لزيادة العوائد وتخفيض المخاطرة الى حدها الادنى . وان عملية اختيار مكونات المحفظة الاستثمارية يتأثر بالضرورة بمتغيرات عديدة ، ويمكن لتلك المتغيرات ان تلعب دورا محوريا في تشكيل ورسم محفظة استثمارية لمصرف دون اخر استنادا الى معطيات السوق من جهة ومعطيات المصرف من جهة اخرى . ومن الجدير بالذكر ان هذا البحث قد تم هيكلته في اربعة مباحث وبالشكل الاتي :

المبحث الثاني

البنية الإجرائية للبحث

اولا: مشكلة البحث:-

ان عمل المصارف في بيئة تمتاز بعدم التأكد التي تحيط بتدفقاتها النقدية او مجال استثماراتها اوجب عليها ترتيب اوضاعها بما يمكنها من مواجهة اي خلل في عملها وتدفقاتها المالية وفي اي ظرف من الظروف ، ولهذا نجد ان المصارف تهتم بشكل كبير بإدارة محفظة متنوعة من الموجودات. فعدم وجود ادارة كفوءة للمخاطرة سيولد مسارات خاطئة او غير علمية في تشكيل محفظة توظيف الاموال ومن ثم خلل في عمل المصرف وبالأخص مجال الاستثمار الجيد للفرص الاستثمارية، وهذا يعد بحد ذاته تحدياً يواجه المصارف والواقع أنّ المصارف العراقية تواجه تلك التحديات ضمن بيئة عملها ، وتتجلى المشكلة بشكل اكثر وضوحاً عبر التساؤلات الاتية:

- 1- ما مستويات المخاطرة في المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ؟
- 2- هل للمخاطرة دور في اختيار مكونات المحفظة الاستثمارية في المصارف عينة الدراسة ؟

ثانيا: أهمية البحث:-

تعدّ محاولة لتحليل وتشخيص دور المخاطرة في تشكيل المحفظة الاستثمارية للمصارف عينة البحث ، والذي سيسهم في معرفة توجه المصارف عينة البحث نحو تبني الفلسفات الفكرية والمعرفية المالية الحديثة التي تعزز من الاختيار الامثل والافضل لمكونات المحفظة الاستثمارية وانعكاساته في تحقيق المصارف لأفضل النتائج التي تلبى متطلبات تعزيز ادائها في تحقيق رسالتها الاستثمارية والتنموية التي تعزز اقتصاد البلد وحل معضلاته المختلفة.

ثالثا: اهداف البحث:- تتمثل بالهدف الرئيسي الاتي :

- قياس أثر المخاطرة في اختيار مكونات المحفظة الاستثمارية في كل مصرف من المصارف عينة البحث.

رابعا: فرضيات البحث:-

يقوم البحث على فرضية رئيسية تجسد الاهداف المراد تحقيقها والتي يمكن توضيحها بالاتي:
الفرضية الرئيسية : (لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لمؤشرات المخاطرة المصرفية في اختيار مكونات المحفظة الاستثمارية للمصرف)

خامسا: حدود البحث :

تمثلت بعدد من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية تم اختيارها لأنها الأكثر نشاطا ولأن أسهمها الأكثر تداولاً في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من 2004-2016، وفيما يأتي أسماء المصارف المختارة لعينة الدراسة:

جدول (1) أسماء المصارف عينة الدراسة

ت	اسماء المصارف عينة البحث
1	المصرف التجاري العراقي
2	مصرف الاستثمار العراقي
3	المصرف الاهلي العراقي
4	مصرف الائتمان التجاري
5	مصرف الخليج التجاري
6	مصرف الشرق الاوسط
7	مصرف الشمال
8	المصرف المتحد
9	مصرف الموصل
10	مصرف بابل
11	مصرف بغداد التجاري
12	مصرف دار السلام

سادسا:-أساليب وأدوات القياس والاختبار:

لغرض تحقيق مبنغى البحث استخدمت اساليب مالية واحصائية يمكن توضيحها بالاتي:

1- ادوات مالية : تمثلت بأدوات قياس المخاطرة وكما يأتي :

ا- مؤشر مخاطرة الائتمان : القروض والتسليفات/اجمالي الموجودات.

ب- مؤشر مخاطرة السيولة : النقد في الصندوق ولدى المصارف الاخرى /اجمالي الودائع.

ج - مؤشر مخاطرة رأس المال : رأس المال /اجمالي الموجودات.

د - مؤشر مخاطرة سعر الفائدة : (الموجودات الحساسة لسعر الفائدة/المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة).

2- ادوات قياسية : تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Linear Regression) ، لاستخراج قيمة (F) وحساب معامل التحديد (R^2) لتفسير مقدار تأثير المتغير المستقل للتغيرات التي تطرأ على المتغير المعتمد. والمعامل المعياري للانحدار BETA والذي يقيس مدى استجابة المتغير المعتمد عندما يتغير المتغير المستقل بدرجة معيارية واحده.

المبحث الثاني

الجانب النظري

اولا :ماهية المخاطرة وادارتها وانواعها الرئيسية :

يمثل عمل المصارف جنبا الى جنب مع الاسواق المالية المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي في اي بلد فضلا عن الدور الحيوي في تطوير الاقتصاد من خلال الاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية ، ولكن في الوقت نفسه يعد عمل المصارف واليات الاستثمار فيه عمل محفوف بالمخاطر العالية لاسيما في السنوات القليلة الماضية نتيجة التطورات المتسارعة وتعقيد العمليات المصرفية وازالة بعض الحواجز التي كانت تعوق عمل الأنشطة المصرفية ، لذلك توجب على ادارة المصرف إيلاء عناية خاصة لوسائل ادارة المخاطرة والحد منها .

ونتيجة اهمية المخاطرة ومكانتها في العمليات الاستثمارية بصفة عامة ، زاد الاهتمام بدراسة ادارة هذه المخاطرة واليات الحد منها او تقليل انعكاساتها على البيئة الاقتصادية عموما والمؤسسات المالية على وجه التحديد ، فإدارة المخاطرة تعد عنصرا اساسيا من عناصر الادارة الاستراتيجية للمصرف فهي تمثل مدخلا " منظما" ومنسقا" لتحديد وفهم عوامل المخاطرة المحتملة وتقييم النتائج والشكوك المرتبطة بهذه العوامل المحددة ووضع افضل خطة عمل لتحديد المخاطر والتصدي لها وتحقيق الاهداف المرجوة [17]. اذ تنطوي هذه العملية على كيفية التعامل مع حالات عدم التأكد الناجمة عن الاسواق المالية وتقييم المخاطر التي تواجه المصرف ووضع استراتيجيات لأجل ادارة متناسقة مع الاولويات والسياسات الداخلية والتصدي للمخاطر بشكل استباقي منظم.[24] [20].

لذا يمكن تعريف ادارة المخاطرة على انها عملية مستمرة لتطبيق استراتيجية استباقية للتخطيط والقيادة والتنظيم والسيطرة على المخاطرة التي يتعرض لها المصرف على الامدين القصير والطويل [13]. او هي عملية مستمرة لتحديد وقياس ومراقبة كل نوع من انواع المخاطر المالية التي يتعرض لها المصرف من خلال اتباع مدخل متكامل ومتربط لجميع المخاطر مع المراقبة المنتظمة التي تمكن المديرين وبشكل استباقي من ادارة محافظهم الخاصة واتخاذ الاجراءات التصحيحية عند الضرورة [27]. وتمثل ايضا عملية معقدة تتكون من تحديد البيئة الملائمة وادارتها والتقليل من الأنشطة الخطرة فضلا عن خلق اطار مناسب وهيكل فعال لقياس المخاطر وللرقابة الداخلية [31]. او هي الاستخدام المنتظم لعمليات واسعة منظمة من تحديد وتقييم وإدارة

ومراقبة المخاطر ونتيجة المعلومات المجمع من تلك العمليات المختلفة والتي يمكن ان تسهم في خلق قيمة للمصرف [11]. او هي وظيفة ادارية للعمل تستخدم المنهج العلمي في التعامل مع المخاطر اذ تقوم على فلسفة مميزة وخطوات متسلسلة ومحددة جيدا [3].

انواع المخاطرة هي :

1- مخاطرة الائتمان:

كان الخطر الاساسي للمصارف وغيرها من المقرضين تاريخيا، هو التعامل مع مخاطرة التخلف عن سداد القروض . ويمكن ان تعزى معظم حالات فشل المصارف في العهد الحالي الى خسائر مخاطرة الائتمان وتوضح ازمة الرهن العقاري الاخيرة هذا بشكل جيد، وردا على تلك الاخفاقات زاد مديرو المؤسسات المالية والهيئات التنظيمية جهودهم لإدارة مخاطرة الائتمان بشكل اكثر فاعلية. لذا فان ادارة مخاطرة الائتمان يجب ان تحظى باهتمام الادارة العليا للمصرف وينبغي ان تتضمن هذه العملية الخطوات الاتية: [22]

- قياس المخاطرة من خلال تصنيف الائتمان .
- تسعير المخاطرة على اساس علمي .
- السيطرة على المخاطرة من خلال الية فعالة للقروض وادارة المحفظة .
- قياس المخاطرة من خلال تقدير خسائر القروض المتوقعة ، اي كمية خسائر القروض التي يشهدها المصرف لمدة زمنية مختارة (عن طريق تتبع سلوك المقرضين لخمس سنوات او أكثر) وخسائر القروض غير المتوقعة ، اي مبلغ الخسائر الفعلية التي تجاوزت الخسائر المتوقعة (عن طريق الانحراف المعياري للخسائر او الفرق بين نسبة الخسائر المتوقعة وبعض خسائر الائتمان المستهدفة المختارة).

كما وتهدف ادارة مخاطرة الائتمان بشكل عام الى تحقيق الاتي: [18]

- تطوير اطار متكامل لتصنيف انواع مختلفة من القروض والسلف ، وتحديد الاثار المترتبة في جودة ومخاطرة الائتمان.
- وضع استراتيجيات مناسبة على المستوى المؤسسي لتحقيق المستويات المطلوبة واصدار المبادئ التوجيهية لوحدة الاعمال الاستراتيجية وتوفير المعايير المستهدفة لنسب الاسترداد ، وحجم التعرض للمخاطرة وغيرها .
- مراجعة حالات التعرض للمخاطرة والاداء بشكل دوري .
- وضع الاليات المناسبة للمراقبة والسيطرة على المخاطرة.
- تطوير الادوات التحليلية لتقييم المخاطر الائتمانية .

2- مخاطرة السيولة :

تزداد مخاطرة السيولة عندما يقوم حاملو الالتزامات المالية (المودعون) بسحب اموالهم مباشرة من المصرف ، فمن لديه حساب جاري يمكنه ان يسحب النقد من حسابه متى يشاء. كما ان مخاطرة الطلبات المفاجئة للأموال السائلة والتي تواجه المصرف في كلا جانبي كشف الميزانية فسحب الاموال يمثل مخاطرة جانب المطلوبات ولكن هناك ايضا مخاطرة في جانب الموجودات [2] . فعندما يطلب حاملو الالتزامات النقد مباشرة فعلى المصرف اما ان يقترض اموالا" إضافية او يبيع بعض موجوداته لتلبية متطلبات سحب الاموال ومن المعلوم ان اكثر الموجودات سيولة هو النقد اذ يمكن للمصرف ان يستخدمه مباشرة لمواجهة هذه الالتزامات ، ولكن النقد بشكل عام لا يحقق اي فائدة للمصرف لذا تحتفظ المصارف بكميات قليلة منه [9].

لذلك تهدف إدارة مخاطرة السيولة الى حماية المصرف من مخاطرة السيولة وتجنب حالة ان يكون صافي الموجودات السائلة سالب ، ولتجنب مشاكل السيولة يمكن للمصرف احتجاز موجودات سائلة ولكن هذا قد يسبب نقصان في ربحية المصرف وبالرغم من هذه الكلفة فان هناك ضرورة لامتلاك موجودات سائلة بسبب [1]:

ا- زيادة موثوقية المودعين بان المصرف آمن وقادر على تلبية كل التزاماته.

ب- يقدم اشارات للسوق بان المصرف قوي ومدار بشكل جيد .

ج- ضمان امكانية تلبية كل التزامات الاقتراض .

د- تجنب البيع الاجباري لموجودات المصرف.

هـ- تجنب دفع كلف اقتراض زائدة للمصارف الاخرى.

و- تجنب الاقتراض من البنك المركزي.

3- مخاطرة سعر الفائدة:

اصبحت ادارة مخاطرة سعر الفائدة في الوقت الحاضر أمرا" لا غنى عنه ، وعلى الرغم من ان هناك إمكانية للتنبؤ بتقلبات اسعار الفائدة للإفادة من التغيرات الايجابية . الا ان عملية التنبؤ هذه عملية معقدة جدا لذلك لم تكون ممكنة الا في الشركات الكبيرة اذ يتم توظيف متخصصين للقيام بهذه المهمة . وحتى مع ذلك، فإن مثل هذه الانشطة لاتزال محفوفة بالمخاطر [8]. لذلك يجب على مديري المصارف وضع سياسات واستراتيجيات للحد من التعرض لمخاطرة سعر الفائدة ومن ثم تقليل الخسائر المحتملة [28]. ولبيان مدى تأثير مخاطرة سعر الفائدة على المصرف يتطلب ادارة فاعلة للحصول على معلومات مفصلة عن المصادر المحتملة لمخاطرة سعر الفائدة عن طريق النظر الى السلوك الفعلي لتدفقات الدخل والمصاريف ، وكذلك صافي هامش الفائدة ، اي معرفة فيما اذا كانت هنالك حركات حادة لأسعار الفائدة في السوق ، فضلا عن معرفة السلوك الفعلي لزبائن المصرف فيما يتعلق بالمصاريف المدفوعة مقدما والسحب بوقت مبكر ، ومن الضروري ان يقبل المصرف درجة معينة من مخاطرة سعر الفائدة ولكن يجب عليه الافادة باستمرار من تغيرات سعر الفائدة وهذا يتطلب قدرة عالية على التنبؤ افضل من بقية العاملين في السوق [25] .

4- مخاطرة رأس المال :

لرأس المال تأثيراً مباشراً على ربحية وسيولة تلك المؤسسات ، فالإدارة الكفوءة لرأس المال لها دور مهم لاستراتيجية المصرف الشاملة من اجل خلق القيمة للمساهمين. فالغرض الرئيس من اي مصرف هو تعظيم الربح ، ولكن الحفاظ على السيولة هو هدف مهم ايضا ، فزيادة الارباح على حساب السيولة يجلب مخاطرة كبيرة للمصرف ، لذا فإدارة رأس المال يجب ان تحافظ على التوازن بين هذين الهدفين ، وفي اشارة الى نظريه المبادلة بين العائد والمخاطرة ، فالاستثمار مع مخاطر عالية يؤدي الى عوائد اعلى ، وهكذا فالمصارف التي لها سيولة عالية مخاطرتها تكون منخفضة وبالعكس [14].

وهناك بعض المؤشرات المبكرة لمخاطرة رأس المال يجب الانتباه اليها هي [1]:

ا- هامش سعر الفائدة بين عوائد السوق في قضايا الديون المصرفية وعائد السوق على السندات الحكومية لتاريخ الاستحقاق نفسه : فاذا زاد الهامش فالمستثمرون يعتقدون ان المصرف اصبح اكثر خطورة بالنسبة للديون الحكومية ، والمستثمرون في السوق يتوقعون ارتفاع المخاطرة من شراء او امتلاك دين المصارف .

ب- نسبة سعر السهم الواحد الى الارباح السنوية للسهم : هذه النسبة غالبا ما تفشل في حال اذا اعتقد المستثمرون ان المصرف ضعيف ماليا بالنسبة الى المخاطر التي اخذها على عاتقه .

ج- نسبة رأس المال الملكية الى اجمالي الموجودات : المستوى المنخفض من حقوق الملكية الى الموجودات يشير الى ارتفاع مخاطرة المساهمين .

د- Tier1 من بازل (رأس المال الى الموجودات الموزونة بالمخاطرة) و Tier2 من بازل (اجمالي رأس المال الى الموجودات الموزونة بالمخاطرة) هذه النسب : تشير الى ان رأس مال الملكية ورأس المال الاجمالي على الترتيب تصل الحد الأدنى (4%,8%) المتطلبات التنظيمية ، انخفاض هذه النسب يشير الى ان المصرف لديه مال اقل لتغطية الخسائر المحتملة .

ثانيا : المحفظة الاستثمارية

يرتبط مصطلح الاستثمار بأنشطة مختلفة ، ولكن الهدف المشترك من هذه الانشطة هو كيفية توظيف الاموال بالشكل الذي يؤدي الى تعظيم ثروة المستثمر ، والاموال المستثمرة تأتي من الموجودات المملوكة بالفعل ، فتحليل الاستثمار وادارة المحافظ الاستثمارية ضروري لمساعدة العاملين في مجال الاستثمار باتخاذ قراراتهم بشكل سليم وبناء محافظهم الاستثمارية .

1- مفهوم المحفظة الاستثمارية

تعد عملية ادارة المحفظة وكيفية بناءها من اهم التحديات التي تواجه المستثمرين . فالتوليفة يجب ان يتم اختيارها بشكل جيد من الاسهم والسندات والعقارات وغيرها من الاستثمارات بطريقة تحقق المبادلة الكفوءة بين المخاطرة والعائد ولذا باتت هذه العملية تحسب وفق العائد الموزون بالمخاطرة . والتحدي هو في كيفية ايجاد استثمارات لها خصائص مخاطرة وعائد متوقع مختلفة. فاختيار شركتين من قطاع واحد فقط (النفط مثلا) سيكون لهاتين الشركتين خصائص مخاطرة متشابهة ، لذلك فأن الاحتفاظ بسهمي الشركتين من القطاع نفسه لا يمنح فرصة قوية لتقليل تقلبات العوائد [14]. ويعد هاري ماركويتز (Harry Markowitz) صاحب نظرية المحفظة الحديثة من الاوائل الذين اهتموا بعائد ومخاطرة المحفظة الاستثمارية والذي قدم تحليل المحفظة الاستثمارية في مقاله " اختيار المحفظة " التي نشرت في المجلة المالية عام 1952 . والمدخل الجديد الذي قدمه ماركويتز هو كيفية تشكيل محفظة عن طريق النظر في العائد المتوقع والمخاطرة للاسهم الفردية باستخدام علاقة الارتباط بين الموجودات. [15]. اذ ان الجانب الاهم من نظرية ماركويتز هو وصف اثر عدد من الاوراق المالية داخل المحفظة في تنوعها وعلاقات التباين الخاصة بها [29]. فالعلاقة بين عوائد الموجودات المكونة للمحفظة يجب ان تؤخذ بنظر الاعتبار عند احتساب مخاطرة المحفظة ، وذلك لان النظر في العلاقات المتبادلة يساعد في الحد من مخاطرة المحفظة الى اقل مستوى ممكن في ظل مستوى معين من العائد [10].

فالمحفظة الاستثمارية هي مجموعة من الادوات الاستثمارية التي تشكل من قبل مستثمر يسعى لتحقيق اهداف استثمارية محددة [30]. او هي مجموعة من الموجودات المالية والحقيقية التي يحتفظ بها المستثمر [7]. وعرفت ايضا على انها مجموعة متنوعة من الموجودات التي تجعل المستثمر يحقق مبادلة فعالة بين العائد والمخاطرة [4]. وعرفت كذلك بانها مجموعة متنوعة من الاستثمارات مثل الاوراق المالية التي يمتلكها شخص او مؤسسة [21]. وبالتالي يفترض على المستثمرين وضع الخطة المالية الشاملة لإدارة وتعزيز الثروة في افضل مكون من الموجودات ، ويتم ذلك عن طريق تقييم وادارة كل هذه الموجودات في اطار المحفظة الاستثمارية والتي تتألف من مجموعة من الموجودات المملوكة للمستثمر [6] .

لذا فأن الافتراض الاساسي لنظرية المحفظة هو ان المستثمرين يبحثون عن الاستثمارات التي تقدم لهم اكبر منفعة ممكنة . فهم يسعون وراء عائد مرتفع متوقع ضمن مدى محدد من المخاطرة ، او على اقل مستوى من المخاطرة ضمن عائد محدد ، فزيادة العائد تزيد من مقدار المنفعة للمستثمر بينما زيادة المخاطرة تقلل من منفعة المستثمر . بمعنى ان المستثمر يميل لان يكون متجنب للمخاطرة . مفهوم المحفظة يستند على افتراض ان كل مزايا المحفظة الاستثمارية يمكن اختصارها بالعائد المتوقع الموزون بالمخاطرة ، وكذلك فان كل مساوئ المحفظة يمكن اختصارها بمستوى التقلب بالعوائد وللاختصار فان نظرية المحفظة تستند على ثلاثة افتراضات اساسية هي : [4].

- المستثمرون جميعاً يسعون الى تحقيق اقصى قدر ممكن من المنفعة .
- المستثمرون متجنبون للمخاطرة : ترتفع المنفعة مع العائد المتوقع وتنخفض مع زيادة معدل التقلب .

- المحفظة المثلى هي المحفظة التي يكون فيها أعلى عائد متوقع لمستوى محدد من المخاطرة او اقل مستوى من المخاطرة ضمن مستوى محدد من العائد المتوقع .

2- مكونات المحفظة الاستثمارية :

تتكون المحفظة الاستثمارية من عدة مكونات اهمها :

- ا- **أذونات الخزنة :** هي أوراق مالية قصيرة الاجل تصدرها الحكومة لغرض تمويل العجز بالموازنة عن طريق البنك المركزي ، وغالبا ما تتراوح مدة اجالها بين ثلاثة اشهر الى سنة ، وتتميز بانها تكون منخفضة المخاطرة ، يتم التعامل بها بيعا وشراء في الاسواق المالية الثانوية ، وعادة ما تباع بخصم اي بسعر اقل من قيمتها الاسمية ، وتسترد قيمتها الاسمية في تاريخ استحقاقها. وظيفتها الاساسية تحافظ على السيولة نتيجة لمرونتها وسرعة تداولها وانخفاض تكاليفها [26].
- ب- **الاوراق التجارية :** هي ادوات دين قصيرة الاجل تصدرها الشركات الكبيرة ذات المراكز الائتمانية العالية لتلبية الحاجات التمويلية وتمتاز هذه الاوراق التجارية بان لها سعر فائدة منخفض وعائد اعلى بقليل من اذونات الخزنة لان تحمل مخاطرة اكبر [12].

ج- **محفظة القروض :** تمثل تشكيلة متنوعة من القروض يستخدمها المصرف لتحقيق العوائد وتقليل المخاطرة ، فإدارة المصرف الفاعلة يجب عليها تنويع محفظة القروض بشكل جيد لأنه امر اساسي لسلامة المصرف . وتهدف محفظة القروض الى منح القروض على اساس منظم وتحصيلها والى استثمار اموال المصرف بشكل مربح لصالح المساهمين وحماية المودعين وتلبية احتياجات الائتمان المطلوبة [16] .

3-التنويع كمرتكز اساسي لبناء المحفظة الاستثمارية :

- ان الغرض الاساسي من تكوين المحفظة هو لجعل الاستثمار اكثر تنوعا او للحد من احتمالات الخسارة . والتنويع هو من التقنيات المستخدمة لزيادة العوائد والتخفيض من المخاطرة عن طريق الاستثمار في مجموعة متنوعة من الموجودات ، وهناك بعض الخصائص المشتركة في التنويع والتي يمكن استخدامها في بناء محفظة متنوعة [23] :
- التنويع عبر الصناعات المختلفة : إن الاستثمار في الاسهم المختلفة من الصناعة نفسها لا تقلل من المخاطرة على الاغلب فالأفضل الاستثمار في اسهم صناعات مختلفة من أجل تقليل حدة المخاطرة التي تتعرض لها صناعة دون أخرى .
 - التنويع بالمجموعة الصناعية: هنالك بعض الصناعات التي ترتبط مع غيرها من الصناعات لذلك فان اختيار ورقة مالية من الصناعات التي يكون الارتباط بينها قليل سيعمل على زيادة منافع التنويع.
 - التنويع عبر المناطق الجغرافية : المحفظة التي فيها اسهم مختارة من البلد نفسه هي اقل تنوعا من محفظة اسهم من مختلف البلدان وذلك يقلل من المخاطر السياسية الخاصة ببلد معين.
 - التنويع في تصنيف الموجودات : ان الاستثمار في مجموعة متنوعة من الموجودات سوف ينتج محفظة اكثر تنوعا من الاستثمار في موجودات مفردة للتقليل من المخاطر غير المنتظمة للشركات.
- وللتنويع دور مهم جدا" في نظرية المحفظة المالية الحديثة . وينظر مدخل ماركويتز كمدخل مدة واحدة ، اذ في بداية المدة يجب على المستثمر اتخاذ قرار في ما اذا كانت الاوراق المالية المعينة هي المطلوبة للاستثمار وهل سيتم امتلاك هذه الاوراق المالية حتى نهاية المدة . لان المحفظة عبارة عن مجموعة من الموجودات وهذا القرار هو ما يعادل اختيار محفظة مثلى من بين مجموعة المحافظ المحتملة ، والاستخدامات الاساسية لنظرية ماركويتز هي مشكلة اختيار المحفظة المثلى [30] [5].

المبحث الثالث

الجانب العملي

اولا : تحليل ادارة المخاطرة

يتناول هذا المبحث تحليل القوائم المالية للمصارف الاهلية العراقية ، وهي (المصرف التجاري العراقي ، مصرف الاستثمار العراقي ، المصرف الاهلي العراقي ، مصرف الائتمان التجاري، مصرف الخليج التجاري ، مصرف الشرق الاوسط ، مصرف الشمال ، المصرف المتحد ، مصرف الموصل ، مصرف بابل ، مصرف بغداد التجاري، مصرف دار السلام) للمدة 2004 - 2016 ، اذ استند التحليل الى اربعة مؤشرات لقياس المخاطرة المصرفية هي (مخاطرة الائتمان ، مخاطرة السيولة ، مخاطرة رأس المال ، مخاطرة سعر الفائدة) وكما يأتي :

أولاً: مخاطرة الائتمان:

اعتمدت الدراسة في حساب مخاطرة الائتمان على حاصل قسمة القروض والتسليفات على اجمالي الموجودات ، وتظهر هذه النسبة انه كلما ازدادت دلت على ارتفاع المخاطرة الائتمانية للمصرف ، لذا سيتم عرض المخاطرة لكل مصرف على حده خلال مدة الدراسة 2004 - 2016 الائتمانية ومن ثم للقطاع المصرفي بشكل عام وحسب التسلسل الاتي : (علما ان بيانات سنة 2016 كانت للسنة اشهر الاولى وذلك بحسب توافر البيانات)

جدول (1) مخاطرة الائتمان

مخاطرة الائتمان													اسم المصرف
2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	السنة
0.021	0.021	0.015	0.011	0.008	0.003	0.001	0.032	0.049	0.109	0.152	0.139	0.162	المصرف التجاري العراقي
0.141	0.144	0.178	0.269	0.419	0.354	0.308	0.107	0.175	0.174	0.254	0.360	0.228	مصرف الاستثمار العراقي
0.310	0.344	0.268	0.213	0.200	0.266	0.331	0.174	0.134	0.137	0.160	0.054	0.247	المصرف الاهلي العراقي
0.000	0.000	0.002	0.000	0.001	0.022	0.022	0.030	0.014	0.052	0.064	0.129	0.067	مصرف الائتمان التجاري
0.235	0.346	0.301	0.308	0.394	0.190	0.130	0.123	0.074	0.100	0.174	0.169	0.178	مصرف الخليج التجاري
0.190	0.222	0.275	0.267	0.241	0.283	0.245	0.114	0.027	0.042	0.067	0.078	0.191	مصرف الشرق الاوسط
0.057	0.047	0.037	0.304	0.276	0.291	0.250	0.226	0.178	0.288	0.309	0.196	0.095	مصرف الشمال
0.619	0.558	0.702	0.712	0.544	0.427	0.505	0.249	0.013	0.047	0.075	0.057	0.169	المصرف المتحد
0.356	0.429	0.474	0.273	0.428	0.319	0.347	0.294	0.077	0.134	0.221	0.177	0.096	مصرف الموصل
0.215	0.412	0.533	0.526	0.105	0.129	0.054	0.048	0.062	0.213	0.310	0.364	0.236	مصرف بابل
0.000	0.152	0.124	0.083	0.160	0.157	0.188	0.097	0.084	0.145	0.131	0.198	0.229	مصرف بغداد
0.267	0.258	0.204	0.042	0.016	0.025	0.025	0.020	0.022	0.064	0.071	0.305	0.299	مصرف دار السلام
0.2	0.244	0.259	0.25	0.232	0.302	0.2	0.126	0.075	0.125	0.165	0.185	0.183	القطاع المصرفي

المصدر: من إعداد الباحثة باعتماد على مخرجات الحاسبة الإلكترونية

اظهرت النتائج في الجدول (1) انه في عام 2004 حقق المصرف التجاري اعلى مخاطرة ائتمان بنسبة (0.1628) الا انها انخفضت عام 2005 بنسبة (0.13969) ثم ارتفعت عام 2006 بنسبة (0.1529) وانخفضت عام 2007 لتبلغ (0.1092) لتستمر بالانخفاض طوال سنوات الدراسة المتبقية وبنسب متفاوتة . وهذا يظهر بأن المصرف التجاري العراقي يميل للحفاظ وعدم المبالغة بمنح الائتمانات . اما بالنسبة الى مصرف الاستثمار كانت اعلى نسب للمخاطرة في الاعوام 2012 ، 2011 ، 2010 ، اذ بلغت (0.308,0.354,0.419) وعلى الترتيب ، اما اقل مخاطرة كانت في عام 2009 بنسبة (0.107). ما يشير الى محاولة المصرف تعويض انخفاض مستويات القروض للسنوات السابقة. اما بالنسبة للمصرف الاهلي فقد زاد من منح الائتمانات قد بين السنوات (2009-2011) وكان ذلك بناءً على توقعاته باستمرار مرحلة الازدهار الاقتصادي في البلد . وبالرغم من تعرض البلد لازمة اقتصادية ونقدية استمر المصرف بمنح ائتمانات كبيرة بين عام (2014-2016) ما يعني تحمله مخاطرة كبيرة قد تؤثر في ادائه ان استمرت الازمة المالية . في حين كانت نسب المخاطرة لمصرف الائتمان التجاري منخفضة جدا وتعبر عن عدم قيامه بالوظيفة الرئيسية وهي منح الائتمان ما جعل نسب القروض الممنوحة تقترب من الصفر بمعنى عدم تحمله لأي مخاطرة ائتمانية. ومن بيانات الجدول يظهر ان مصرف الخليج التجاري ارتفعت كميات الائتمان الممنوحة من قبله في السنوات (2011-2015) الا انها اخذت بالانخفاض عام 2016 متأثرة باستمرار الازمة المالية في البلد. في حين اخذت نسب المخاطرة بالنسبة لمصرف الشرق الاوسط بالارتفاع عام 2009 بدأت الاوضاع تتغير نحو التوسع الاقتصادي إذ بلغت في قمتها عام 2011 لتصل الى (0.283) . واستمرت هذه الحالة حتى عام 2015 وفي عام 2016 إذ عادت المعدلات الى الانخفاض بسبب الازمة المالية مر بها البلد . و اشارت نسب المخاطرة لمصرف الشمال بأن هناك ارتفاعا واضحا في نسب منح القروض بعد عام 2005 متأثرا بواقع التحسن المتوقع بعد تغيير النظام السياسي ، ومن ثم متوجه الى تحمل مخاطرة اكبر ، وكان سلوكه عكسيا من عام 2014 نتجه لتوقعه استمرار الازمة لمدة اطول ما أثر في قدرته بمنح الائتمانات . اما بالنسبة للمصرف المتحد يظهر بان المدة من (2004-2008) كان المصرف يواجه الكثير من التخوفات في منح الائتمان وقد يكون بسبب عدم ثقته بالظروف الاقتصادية والسياسية التي يمر بها البلد ، لكنه توسع كثيرا في منح الائتمانات بعد عام 2009 وهذا يشير الى تحمله الى مخاطرة اكبر . في كانت نسب المخاطرة لمصرف الموصل ومصرف بابل متفاوتة بين سنة واخرى ارتفاعا وانخفاضا . ومن بيانات الجدول يظهر ان اتجاه منح القروض في مصرف بغداد بدأ بالانخفاض بعد عام 2004 متخوفا من التحولات السياسية والاقتصادية التي يمر بها البلد ، الا انه اخذت بالارتفاع نتيجة الاستقرار الاقتصادي بين عام (2010-2012) ليبقى مستقر نسبيا حتى عام 2012 ، ثم اخذت بعدها نسب منح القروض بالتذبذب الكبير من (2013-2016) . وحقق مصرف دار السلام اعلى نسب مخاطرة عام 2005 اذ بلغت النسبة فيها (0.305) ، اما اقل مخاطرة كانت عام 2012 اذ بلغت نسبة مخاطرة الائتمان (0.016) وكان ذلك نتيجة ارتفاع موجودات المصرف بنسبة اكبر من قدرته في منح القروض لتلك السنة . و اشارت معدلات المخاطرة الائتمانية للقطاع المصرفي ولجميع سنوات الدراسة ، بأن هناك انخفاضاً تدريجياً لمعدلات القروض الممنوحة من قبل المصارف عينة الدراسة للسنوات من 2004 الى 2008 ومن عام 2009 بدأت الاوضاع تتغير نحو زيادة مدخولات البلد من النفط والتوجه نحو الاستثمار ما نتج عنه زيادة مضطردة في منح القروض وتوجه المصارف نحو تقبل مخاطرة أكثر من السابق اعتمادا على تحسن الوضع الاقتصادي العام . واستمرت هذه الحالة حتى عام 2015 وفي عام 2016 إذ عادت المعدلات الى الانخفاض بسبب الازمة المالية التي مر بها البلد والتي نتجت عن تباطؤ العجلة الاقتصادية بشكل عام مما أدى الى انخفاض معدلات الائتمان الممنوحة مرة اخرى.

ثانياً: مخاطرة السيولة

تحتسب مخاطرة السيولة بحاصل قسمة النقد في الصندوق ولدى المصارف على اجمالي الودائع ، وتظهر هذه النسبة انه كلما انخفضت دلت على ارتفاع مخاطر السيولة للمصرف ، لذا سيتم عرض مخاطر السيولة لكل مصرف على حدة ومن ثم للصناعة المصرفية بشكل عام خلال مدة الدراسة 2004-2016.

جدول (2) مخاطرة السيولة

مخاطرة السيولة												اسم المصرف	
2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	السنة
1.864	1.606	1.112	1.984	1.226	1.306	0.533	0.267	0.546	0.407	0.404	1.288	0.586	المصرف التجاري العراقي
1.453	1.389	1.385	0.817	0.822	0.832	1.075	1.297	1.363	1.307	0.962	0.552	1.010	مصرف الاستثمار العراقي
1.234	1.164	1.211	1.063	1.664	1.453	0.980	1.302	1.127	1.805	2.093	1.494	0.992	المصرف الاهلي العراقي
0.709	1.821	0.647	0.517	0.514	0.750	0.487	0.722	0.793	0.663	0.531	0.774	0.469	مصرف الائتمان التجاري
0.579	0.598	0.802	0.884	0.614	0.446	0.400	0.309	0.418	0.475	0.579	1.044	0.494	مصرف الخليج التجاري
1.010	0.981	0.977	0.765	0.753	0.732	0.742	0.786	0.504	0.523	0.579	0.378	0.548	مصرف الشرق الاوسط
0.535	0.562	0.760	0.736	0.832	0.686	0.676	0.821	1.062	1.230	0.772	0.993	1.021	مصرف الشمال
0.535	0.516	0.191	0.325	0.876	0.458	0.734	1.269	1.512	1.225	1.209	1.248	1.764	المصرف المتحد
1.154	1.557	1.288	1.184	0.843	0.764	0.524	0.751	1.001	0.958	0.790	0.796	0.776	مصرف الموصل
0.802	0.766	0.528	0.544	1.138	0.914	1.027	1.168	1.099	0.985	0.932	1.088	0.874	مصرف بابل
1.089	0.971	0.665	0.728	0.776	0.654	0.711	0.722	0.506	0.630	0.774	0.663	0.334	مصرف بغداد
0.824	0.946	0.986	0.997	0.965	0.828	0.800	1.156	1.115	1.106	1.072	0.572	0.637	مصرف دار السلام
0.982	1.073	0.879	0.879	0.919	0.818	0.724	0.881	0.921	0.943	0.891	0.907	0.792	القطاع المصرفي

المصدر: من إعداد الباحثة باعتماد على مخرجات الحاسبة الإلكترونية

اظهرت النتائج في الجدول (2) انه في عام 2009 حقق المصرف التجاري العراقي أقل نسبة اذ بلغت (0.2667) ما يشير الى تعرضه لمخاطرة سيولة عالية . مع ارتفاع ملحوظ للسنوات 2013-2016 في نسبة مخاطرة السيولة وبمعدلات أكبر بكثير من معدلات القطاع المصرفي ، ومن ثم تجنب عالي للمخاطرة وعدم الاستثمار في الاموال المتوفرة لدى المصرف وفقدان فرص كثيرة لتحقيق اليرادات . اما مصرف الاستثمار حقق عام 2005 أعلى مخاطرة سيولة بنسبة (0.5521) ، اما اقل مخاطرة كانت عام 2016 بنسبة (1.4533) . وهذا يشير الى تباين نسب مخاطرة السيولة للمصرف لطوال سنوات الدراسة . وبالنسبة للمصرف الاهلي حقق المصرف اعلى مخاطرة سيولة عام 2010 اذ بلغت النسبة (0.9803) ، اما اقل مخاطرة كانت عام 2006 اذ بلغت النسبة (2.0928) . وهذا يظهر تجنب كبير للمخاطرة من قبل المصرف الاهلي العراقي لاسيما في السنوات 2006 و2007. وتشير نسب السيولة لمصرف الائتمان التجاري الى تحمل المصرف لمخاطرة مرتفعة نسبيا ترتبط بمدى قدرته على الايفاء بالالتزامات المالية التي يمكن أن تواجهه نتيجة لتزايد السحوبات المتوقعة من قبل المودعين . في حين اظهرت النتائج في الجدول انه في الاعوام (2008,2010,2009) حقق مصرف الخليج التجاري اعلى مخاطرة سيولة بلغت النسب فيها (0.3996,3.093,0.4184) وعلى الترتيب ، اما اقل مخاطرة كانت في عام 2005 اذ بلغت النسبة (1.0439) وكان ذلك نتيجة ارتفاع النقد في الصندوق والمصارف الاخرى بنسبة اكبر من اجمالي الودائع لتلك السنة . وبالنسبة الى مصرف الشرق الاوسط انه من عام (2009-2016) اخذ المصرف بتوفير السيولة اللازمة لتغطية الالتزامات المالية على المصرف ما يشير الى تجنبه للمخاطرة . وتشير بيانات الجدول ان مصرف الشمال كان متجنباً للمخاطرة ومحافظ على نسب سيولة عالية لاسيما عام (2004,2007,2008) متأثراً بحالات التقلب في الاوضاع الاقتصادية بشكل عام ، ولضمان قدرته على الايفاء بالالتزامات المالية التي يمكن أن تواجهه. وحقق المصرف المتحد في الاعوام (2011,2014,2013) اعلى مخاطرة سيولة اذ بلغت النسب فيها (0.3254,1.909,0.4577) وعلى الترتيب ، اما اقل مخاطرة كانت في الاعوام (2008,2004) اذ بلغت مخاطرة السيولة فيها (1.5120,1.76401) وعلى الترتيب، وهذا يشير ان سلوك المصرف كان عكسيا عما كان عليه في السنوات الاولى للدراسة اذ بدأ المصرف بتقليل النسب معرضاً نفسه للكثير من مخاطرة السيولة . وتشير نسب السيولة في مصرف الموصل انه في عام 2010 حقق المصرف اعلى مخاطرة سيولة اذ بلغت النسبة (0.5239) ، اما اقل مخاطرة كانت في الاعوام (2015, 2014، 2013) اذ بلغت (1.1839, 1.2880, 1.5573) وعلى الترتيب ، وهذا يعني قيام المصرف بتوفير السيولة اللازمة لتغطية الالتزامات المالية المترتبة عليه ما يشير الى أن سلوك المصرف سلوك المتجنب للمخاطرة . اما بالنسبة لمصرف بابل فقد حقق في الاعوام (2015,2013,2014) اعلى مخاطرة سيولة اذ بلغت النسب فيها (0.5278,0.7662) وعلى الترتيب ، اما اقل مخاطرة كانت عام 2009 اذ بلغت نسبة مخاطرة السيولة (1.1677) . ومن بيانات الجدول يظهر انه في عام 2004 حقق مصرف بغداد أعلى مخاطرة سيولة اذ بلغت (0.3338) اما اقل مخاطرة كانت عام 2016 اذ بلغت مخاطرة السيولة (1.0890) نتيجة قيام ادارة المصرف بتوفير السيولة اللازمة لتغطية الالتزامات المالية على المصرف نتيجة قراءته لاحتمالية عدم استقرار الظروف الاقتصادية للبلاد ما يشير الى تجنبه للمخاطرة بشكل كبير. يظهر الجدول تفاوت نسب المخاطرة لمصرف دار السلام بين سنة واخرى ارتفاعاً وانخفاضاً . اما بالنسبة للقطاع المصرفي فيظهر الجدول أن هناك اختلافاً وتبايناً بين نسب الاحتفاظ بالسيولة للقطاع المصرفي خلال سنوات الدراسة. ويظهر أن هناك اهتماماً كبيراً بتوفير السيولة اللازمة لتغطية الالتزامات المالية على المصارف إذ تراوحت النسبة بين (0.724) عام 2010 الى (1.073) عام 2015. ما يشير الى تجنب كبير للمخاطرة بمعنى أن النقد في الصندوق ولدى المصارف الاخرى يغطي أغلب مبالغ الودائع بل ويتجاوزها أحياناً.

ثالثاً: مخاطرة رأس المال

تحتسب بحاصل قسمة رأس المال على اجمالي الموجودات، وتظهر هذه النسبة انه كلما انخفضت دلت على ارتفاع مخاطر رأس المال للمصرف ، لذا سيتم عرض مخاطرة رأس المال خلال مدة الدراسة 2004-2016.

جدول (3) مخاطرة رأس المال

مخاطرة رأس المال													اسم المصرف
2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	السنة
0.587	0.603	0.556	0.448	0.341	0.404	0.294	0.288	0.293	0.281	0.365	0.386	0.136	المصرف التجاري العراقي
0.424	0.453	0.448	0.298	0.264	0.305	0.305	0.263	0.237	0.227	0.177	0.180	0.044	مصرف الاستثمار العراقي
0.425	0.467	0.406	0.280	0.297	0.542	0.465	0.532	0.354	0.488	0.569	0.391	0.092	المصرف الاهلي العراقي
0.399	0.404	0.400	0.249	0.178	0.225	0.168	0.234	0.207	0.139	0.070	0.117	0.058	مصرف الائتمان التجاري
0.381	0.370	0.367	0.320	0.245	0.294	0.209	0.193	0.104	0.158	0.273	0.225	0.272	مصرف الخليج التجاري
0.372	0.370	0.366	0.194	0.183	0.150	0.114	0.099	0.074	0.076	0.090	0.047	0.043	مصرف الشرق الاوسط
0.354	0.316	0.200	0.165	0.131	0.190	0.112	0.194	0.282	0.326	0.302	0.200	0.079	مصرف الشمال
0.543	0.516	0.552	0.397	0.354	0.305	0.289	0.227	0.401	0.320	0.376	0.252	0.481	المصرف المتحد
0.566	0.691	0.580	0.360	0.427	0.290	0.269	0.244	0.121	0.221	0.221	0.250	0.236	مصرف الموصل
0.626	0.660	0.573	0.457	0.329	0.368	0.248	0.297	0.245	0.364	0.401	0.429	0.162	مصرف بابل
0.170	0.161	0.137	0.142	0.135	0.129	0.104	0.106	0.129	0.146	0.160	0.167	0.085	مصرف بغداد
0.268	0.260	0.236	0.209	0.152	0.133	0.155	0.164	0.109	0.165	0.197	0.672	0.073	مصرف دار السلام
0.426	0.439	0.402	0.293	0.253	0.278	0.228	0.237	0.213	0.243	0.267	0.276	0.147	القطاع المصرفي

المصدر: من إعداد الباحثة باعتماد على مخرجات الحاسبة الإلكترونية

اظهرت النتائج في الجدول (3) انه في عام 2004 حقق المصرف اعلى مخاطرة رأس المال بنسبة (0.1361)، اما اقل مخاطرة كانت عام 2016 اذ بلغت مخاطرة رأس المال (0.5870) وكان ذلك نتيجة انخفاض رأس المال بنسبة اكبر من الموجودات الكلية لتلك السنة. اما بالنسبة لمصرف الاستثمار انه في الاعوام (2004، 2005، 2006) حقق المصرف اعلى مخاطرة رأس المال اذ بلغت النسب فيها (0.0441، 0.1774، 0.1804) وعلى الترتيب، أن هناك ارتفاعاً تدريجياً واضحاً لنسب مخاطرة رأس المال. اما اقل مخاطرة كانت في الاعوام (2015، 2014، 2016) اذ بلغت النسب فيها (0.4531، 0.4475، 0.4242) وعلى الترتيب، بمعنى سعي ادارة المصرف الى الاحتفاظ برأس المال وتجنبها التعرض الى مخاطرة. وتشير بيانات الجدول ان نسب رأس المال للمصرف الاهلي تتفاوت بين سنة واخرى ولطوال سنوات الدراسة. وبالنسبة الى مصرف الائتمان التجاري حقق عام 2004 أعلى مخاطرة رأس المال بنسبة (0.0584)، اما اقل مخاطرة كانت في عام 2015 اذ بلغت مخاطرة رأس المال (0.4042) وكان ذلك نتيجة انخفاض رأس المال بنسبة اكبر من الموجودات الكلية لتلك السنة. في حين كانت اعلى مخاطرة لمصرف الخليج التجاري في الاعوام (2008، 2007، 2009) اذ بلغت النسبة فيها (0.1042، 0.1575، 0.1933) وعلى الترتيب. اما اقل مخاطرة فكانت في الاعوام (2014، 2015، 2016) اذ بلغت النسب فيها (0.3808، 0.3699، 0.3674) وعلى الترتيب. ويظهر من بيانات الجدول أنه من عام 2004-2012 نسبة رأس المال منخفضة ما يعني تحمل المصرف لمخاطرة اكبر، ولكن هذه النسب اخذت بالارتفاع من عام 2013 والاعوام اللاحقة مؤكدا توجه ادارة المصرف الى تجنب اكبر للمخاطرة. اما في مصرف الشرق الاوسط في نلاحظ ان نسب رأس المال التي يحتفظ بها منخفضة جدا ولجميع السنوات تقريبا ما يعني تحمل ادارة المصرف لمخاطرة مرتفعة نسبيا. ومن بيانات الجدول نلاحظ تباين نسب الاحتفاظ برأس المال لمصرف الشمال وهذا يتبع توجه ادارة المصرف وقدرتها على تحمل المخاطرة. وكما يظهر من الجدول أن نسب رأس المال للمصرف المتحد تصل الى نسب تتجاوز معدلات القطاع المصرفي ولجميع السنوات تقريبا بمعنى سعي ادارة المصرف الى توفير حماية أكبر للمصرف من خلال زيادة نسبة رأس المال. ويظهر الجدول ان نسب رأس المال في مصرف الموصل كانت متقاربة من سنة (2004-2011)، ولكن من عام 2012 والاعوام اللاحقة اخذت ادارة المصرف برفع نسب رأس المال حتى تجاوزت نسبة القطاع المصرفي بكثير بمعنى احتفاظ المصرف بنسب تجعله متجنباً للمخاطرة بشكل كبير. وفي مصرف بابل تباينت نسب رأس المال بين سنة واخرى ارتفاعاً وانخفاضاً وهذا راجع الى توجه ادارة المصرف وقدرتها على تحمل المخاطرة وحسب الظروف التي يمر بها المصرف. وحقق مصرف بغداد أعلى مخاطرة رأس المال عام 2004 بنسبة (0.0853)، اما في عام 2010 اما اقل مخاطرة كانت عام 2016 اذ بلغت مخاطرة رأس المال (0.1703). ما يدل على توجه ادارة المصرف الى تحمل مخاطرة كبيرة. ومن بيانات الجدول يتبين أن مصرف دار السلام يعرض نفسه الى مخاطرة كبيرة بسبب انخفاض نسب رأس المال ولأغلب سنوات الدراسة ماعدا سنة 2005 اذ كانت نسبة رأس المال عالية ما يدل على انخفاض مخاطرته في تلك السنة. اما بالنسبة للقطاع المصرفي نلاحظ أن نسب رأس المال عالية نسبيا مقارنة مع متطلبات لجنة بازل الدولية بمعنى احتفاظ المصارف بنسب تجعله متجنباً للمخاطرة التي قد تنتج عن عدم كفاية رأس المال ومن ثم فان المصارف تقي نفسها من العديد من المخاطر التي قد تتعرض لها نتيجة لارتفاع معدلات السحب على الودائع. كما يلاحظ ارتفاع هذه النسبة لغاية عام 2013 نتيجة لتعرض البلد لازمات اقتصادية استدعت من المصارف زيادة نسبة رأس المال لديها كمصد اخير للحفاظ على قوتها المالية وعدم التعرض لازمة مفاجئة قد تطيح بالمصرف وتعرضه للإفلاس.

رابعا : مخاطرة سعر الفائدة

تحتسب بحاصل قسمة الموجودات الحساسة للفائدة على المطلوبات الحساسة للفائدة ، وتظهر هذه النسبة انه كلما انخفضت دلت على ارتفاع مخاطر سعر الفائدة .

جدول (4) مخاطرة رأس المال

مخاطرة سعر الفائدة											اسم المصرف		
2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	السنة
10.269	11.038	9.635	8.604	8.371	11.246	6.217	8.396	1.342	0.987	0.964	4.649	3.060	المصرف التجاري العراقي
0.061	0.039	0.004	0.076	0.061	0.026	0.517	1.636	3.751	2.805	1.507	1.311	0.245	مصرف الاستثمار العراقي
0.542	0.187	0.356	0.536	0.485	0.724	1.433	1.788	2.997	4.807	3.370	8.921	1.276	المصرف الاهلي العراقي
11.633	9.876	6.293	1.563	1.408	1.176	3.044	1.525	2.013	2.262	0.760	1.265	0.142	مصرف الائتمان التجاري
0.135	0.244	0.404	0.538	0.736	1.193	1.238	1.684	2.607	1.615	1.139	0.868	0.894	مصرف الخليج التجاري
0.050	0.007	0.083	0.233	0.135	0.142	0.104	1.074	1.628	2.182	1.315	3.781	2.358	مصرف الشرق الاوسط
0.004	1.632	2.014	0.030	0.012	0.027	0.006	0.060	0.238	0.433	1.079	1.773	1.445	مصرف الشمال
0.005	0.040	0.058	0.026	0.194	0.178	0.085	0.601	2.192	0.903	0.104	0.709	0.128	المصرف المتحد
3.392	2.801	0.113	0.228	1.132	0.297	0.649	2.553	1.622	1.843	1.885	2.289	12.668	مصرف الموصل
0.148	0.049	0.137	0.154	0.486	0.458	0.670	0.921	1.809	1.210	0.353	0.617	1.506	مصرف بابل
0.900	0.858	1.495	0.842	1.986	1.668	1.164	2.608	2.481	2.943	1.720	0.663	0.539	مصرف بغداد
1.111	0.748	2.088	3.190	3.144	6.749	3.946	2.783	2.068	1.666	2.428	0.459	0.883	مصرف دار السلام
2.354	2.293	1.89	1.335	1.512	1.99	1.589	2.136	2.062	1.971	1.385	2.275	2.095	القطاع المصرفي

المصدر: من إعداد الباحثة باعتماد على مخرجات الحاسبة الإلكترونية

اظهرت النتائج في الجدول (4) بأن نسب (الموجودات/المطلوبات) الحساسة لسعر الفائدة لمصرف التجاري العراقي تتجاوز نسب القطاع المصرفي لأغلب سنوات الدراسة ماعدا عام (2006، 2007، 2008) ولهذا اصبح مخاطرته قليلة نسبة الى القطاع المصرفي . اما بالنسبة لمصرف الاستثمار انه في عام 2014 حقق المصرف أعلى مخاطرة سعر فائدة بنسبة (0.0041) ، اما اقل مخاطرة كانت عام 2008 بنسبة (3.7510) . وعند مقارنة مصرف الاستثمار العراقي مع القطاع المصرفي يظهر أن نسب (الموجودات/المطلوبات) الحساسة لسعر الفائدة لهذا المصرف أقل من معدلات القطاع المصرفي بكثير بمعنى تحمل المصرف لمخاطرة مرتفعة نسبيا ترتبط بمدى قدرته على توقع التغيرات بأسعار الفائدة . ومن بيانات الجدول يتبين بانه في المصرف الاهلي كانت النسب مرتفعة في السنوات الاولى للدراسة ما يدل على تجنب المصرف للمخاطرة ، ولكن من عام 2011 والاعوام اللاحقة اخذت إدارة المصرف بتقليل هذه النسب ، وهذا يدل على توجه ادارة المصرف الى تحمل مخاطرة كبيرة. وتشير بيانات الجدول انه في عام 2004 حقق مصرف الائتمان التجاري أعلى مخاطرة سعر فائدة بنسبة (0.1416) الا انها انخفضت في عام 2005 لتبلغ (1.2653) ثم ارتفعت عام 2006 اذ بلغت (0.7603) وانخفضت عام 2007 لتبلغ (2.2616) لتستمر بالانخفاض طوال سنوات الدراسة المتبقية وبنسب متفاوتة ولاسيما عام (2014،2015،2016). وهذا يدل على توجه واضح لإدارة المصرف عن تجنب مخاطرة سعر الفائدة وذلك قد يعود الى عدم القدرة على توقع التقلبات في أسعار الفائدة . وعند مقارنة مخاطرة سعر الفائدة للمصرف التجاري العراقي مع القطاع المصرفي يظهر أن المصرف مخاطرته مرتفعة نسبة الى القطاع المصرفي لاسيما من عام 2012-2016 ، وهذا يدل على توجه إدارة المصرف الى تحمل مخاطرة كبيرة. اما بالنسبة لمصرف الشرق الاوسط فيظهر من الجدول ان في السنوات الاولى للدراسة كانت النسب مرتفعة بسبب تخوف إدارة المصرف وعدم ثققتها بالظروف الاقتصادية والسياسية بعد احداث عام 2003 التي يمر بها البلد ، لكنها خفضت هذه النسب من عام 2010 والاعوام اللاحقة اذ كانت النسب اقل بكثير من معدل الصناعة ما يعني تعرضه الى مخاطرة كبيرة جدا . في حين اظهرت بيانات الجدول انه في عام 2016 حقق مصرف الشمال أعلى مخاطرة سعر فائدة بنسبة (0.0043) ، ، اما اقل مخاطرة كانت عام 2014 اذ بلغت النسبة (2.0137) يظهر ان في جميع سنوات الدراسة كانت نسب المصرف اقل بكثير من نسب القطاع المصرفي وهذا يدل على تعرض المصرف الى مخاطرة سعر فائدة مرتفعة جدا نسبة الى القطاع المصرفي. وان نسب (الموجودات/المطلوبات) الحساسة لسعر الفائدة للمصرف المتحد ولجميع سنوات الدراسة منخفضة جدا ما يعني تحمله مخاطرة مرتفعة ماعدا سنة 2008 عملت ادارة المصرف الى رفع نسبة سعر الفائدة خوفا من الازمة المالية العالمية . وكانت النسب لمصرف الموصل متفاوتة بين سنة واخرى ولطوال مدة الدراسة . اما في مصرف بابل نلاحظ انخفاض النسب ولأغلب سنوات الدراسة ما يعني تحمله مخاطرة مرتفعة. ويظهرالجدول بان توجه مصرف بغداد كان نحو التقليل من امكانية تعرضه لمخاطر تقلبات سعر الفائدة عن طريق رفع مستويات نسبة الموجودات المطلوبات الحساسة للفائدة الا انه في العاميين الاخيرين تغير توجه المصرف نحو المخاطرة وبدا اكثر تعرضا لها للبحث عن الايرادات اللازمة لتغطية نفقاته في ظل الازمة النقدية والاقتصادية التي يتعرض لها البلد. وفي مصرف دار السلام نلاحظ اهتمام المصرف وتخوفه من ارتفاع اسعار الفائدة لذا يتحفظ بنسب عالية من الموجودات الى المطلوبات الحساسة للفائدة . اما بالنسبة للقطاع المصرفي أن نسب الموجودات الى المطلوبات الحساسة للفائدة تتباين بين سنوات الدراسة ارتفاعا وانخفاضا ما يشير الى عدم وجود توجه واضح للصناعة عن تجنب مخاطرة سعر الفائدة وذلك قد يعود الى عدم القدرة على توقع التقلبات في أسعار الفائدة ومن ثم صعوبة تحليل هذه المخاطرة.

جدول (5) خلاصة التحليل المالي لتصنيف المصارف حسب المخاطرة المصرفية

المؤشر	اعلى ثلاث مصارف	اقل ثلاث مصارف
مخاطرة الائتمان	-1 المصرف المتحد %19.21	-1 مصرف الائتمان %0.81
	-2 مصرف بابل %14.88	-2 مصرف التجاري %1.50
	-3 مصرف الموصل %11.71	-3 مصرف دار السلام %4.02
مخاطرة السيولة	-1 مصرف الخليج %5.48	-1 مصرف بغداد %14.01
	-2 المصرف المتحد %5.73	-2 مصرف الاهلي %11.05
	-3 مصرف الائتمان %6.03	-3 مصرف الاستثمار %10.04
مخاطرة رأس المال	-1 مصرف بغداد %3.77	-1 مصرف بابل %12.17
	-2 مصرف دار السلام %5.11	-2 مصرف التجاري %11.66
	-3 مصرف الشرق الاوسط %5.20	-3 مصرف الموصل %11.04
مخاطرة سعر الفائدة	-1 مصرف الشمال %0.49	-1 المصرف التجاري %20.64
	-2 مصرف المتحد %0.99	-2 مصرف دار السلام %19.10
	-3 مصرف بابل %3.51	-3 مصرف الائتمان %14.18

المصدر: من إعداد الباحثة

يتضح من الجدول (5) ان المصرف المتحد حقق اعلى مخاطرة ائتمان وثاني اعلى مخاطرة سيولة وثاني اعلى مخاطرة سعر فائدة . في حين حقق مصرف بابل ثاني اعلى مخاطرة ائتمان وثالث اعلى مخاطرة سعر الفائدة و اقل مخاطرة رأس المال ، وحقق مصرف بغداد اعلى مخاطرة رأس المال واقل مخاطرة سيولة مقارنة بالمصارف الاخرى . وحقق مصرف الشمال اعلى مخاطرة سعر الفائدة ، بينما حقق مصرف الائتمان ثالث اعلى مخاطرة سيولة واقل مخاطرة ائتمان وثالث اقل مصرف حقق مخاطرة سعر الفائدة . وحقق المصرف التجاري العراقي ثاني اقل مخاطرة ائتمان وثالث اقل مصرف حقق مخاطرة سعر الفائدة . وحقق مصرف دار السلام ثاني اعلى مخاطرة رأس المال وثالث اقل مخاطرة ائتمان وثاني اقل مصرف حقق مخاطرة سعر الفائدة . وحقق مصرف الموصل ثالث اعلى مخاطرة ائتمان وثالث اقل مخاطرة رأس المال، بينما حقق مصرف الشرق الاوسط ثالث اعلى مخاطرة رأس المال، وحقق المصرف الاهلي ثاني اقل مخاطرة سيولة .

ثانيا : تحليل المحفظة الاستثمارية

- مكونات المحفظة الاستثمارية لإجمالي المصارف المبحوثة

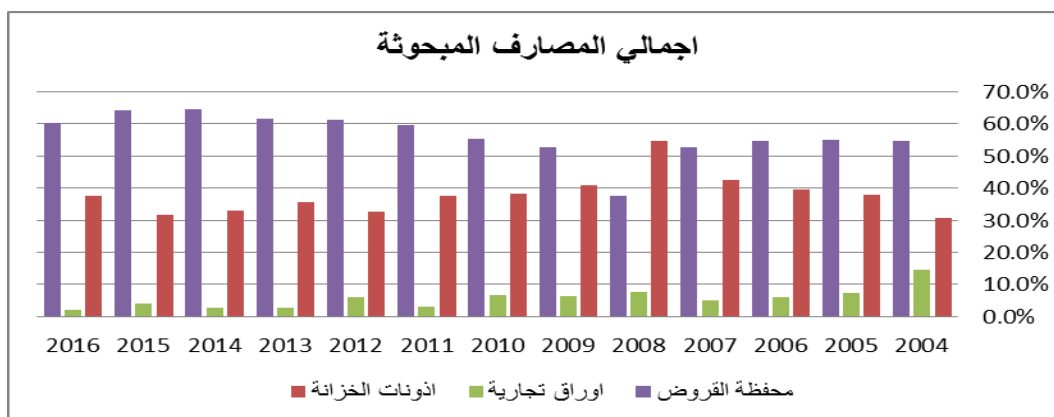
ويوضح الجدول (6) مكونات المحفظة الاستثمارية لأجمالي سنوات الدراسة ولجميع المصارف المبحوثة اذ يظهر ان كل من اذونات الخزنة ومحفظة القروض تنصدر المحفظة الاستثمارية مع مساهمة بسيطة لمكون الاوراق التجارية. اذ كانت اعلى نسبة اقراض في عام 2014 بنسبة %64.4 تلاه عام 2015 بنسبة %64.2 اما اذونات الخزنة فكانت اعلى نسبة في عام 2008 بقيمة %54.7 وكانت السنة الوحيدة التي تنصدر فيها اذونات الخزنة.

جدول (6) مكونات المحفظة الاستثمارية لأجمالي سنوات الدراسة

مكونات المحفظة الاستثمارية لأجمالي المصارف عينة البحث													
السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
اذونات الخزنة	30.7%	37.8%	39.5%	42.5%	54.7%	40.7%	38.3%	37.5%	32.8%	35.6%	32.8%	31.8%	37.6%
اوراق تجارية	14.5%	7.3%	5.9%	4.9%	7.7%	6.5%	6.5%	3.0%	5.9%	2.6%	2.7%	4.1%	2.0%
محفظة القروض	54.8%	54.9%	54.6%	52.6%	37.6%	52.8%	55.2%	59.5%	61.3%	61.7%	64.4%	64.2%	60.4%

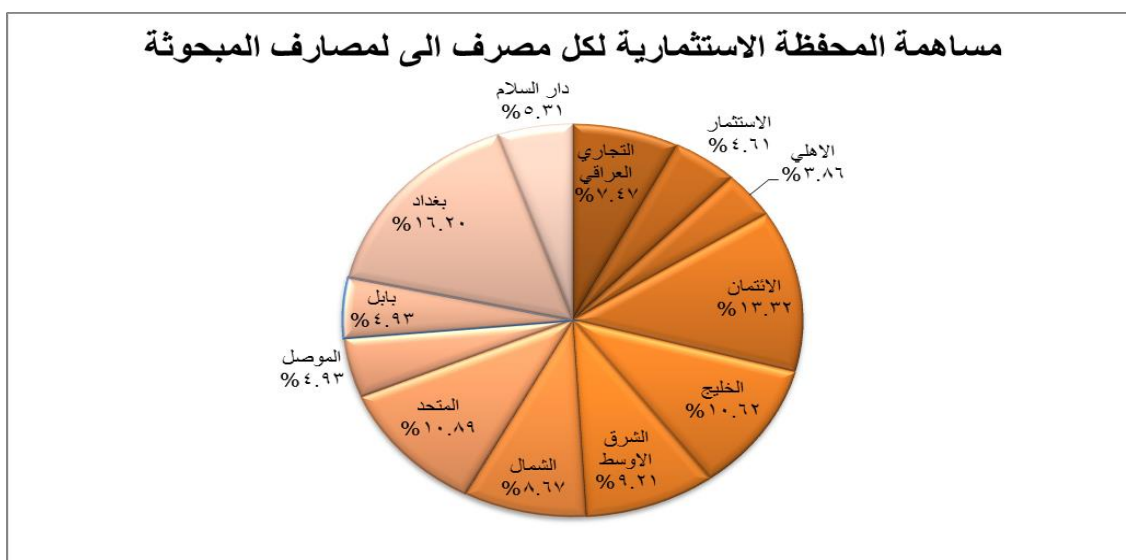
المصدر: من إعداد الباحثة باعتماد على مخرجات الحاسبة الإلكترونية

كما يوضح الشكل (1) مكونات المحفظة الاستثمارية الكلية للمصارف المبحوثة بحسب كل سنة ويتضح عن طريقه توجه السياسات الاستثمارية القطاع المصرفي اذ نلاحظ ان في سنوات الدراسة جميعها تفوقت محفظة القروض عدا عام 2008 كانت توجه القطاع المصرفي نحو الاستثمار المتحفظ في اذونات الخزنة وذلك بسبب تدهور الوضع الامني وازدياد العمليات العسكرية في عموم العراق آنذاك فضلا عن حدوث الازمة المالية العالمية.



شكل (1) مكونات المحفظة الاستثمارية الكلية للمصارف المبحوثة

ويوضح الشكل (2) مساهمة المحفظة الاستثمارية لكل مصرف نسبة الى اجمالي المصارف المبحوثة خلال مدة الدراسة (2016 – 2004) اذ يظهر ان أعلى مساهمة كانت من حصة مصرف بغداد بنسبة 16.2% تلاه مصرف الائتمان بنسبة 13.3% ومن ثم كلا من المصرف المتحد ومصرف الخليج بنسبة 10.89% و 10.62% على الترتيب.



شكل (2) مساهمة المحفظة الاستثمارية لكل مصرف

في حين بلغت اقل مساهمة بمقدار 4% حققها المصرف الاهلي % ، اما باقي المصارف تراوحت بين 5%-9% . وهذا راجع الى السياسة الاستثمارية التي يتبعها كل مصرف في بناء محفظته الاستثمارية.

ثالثا : قياس أثر ادارة المخاطرة المصرفية في مكونات المحفظة الاستثمارية

يهدف إلى اختبار الفرضية الرئيسية وما انبثق عنها من فرضيات فرعية، وذلك بالاعتماد على تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Linear Regression) فضلا عن استخدام معامل التحديد (R^2) لتفسير مقدار تأثير المتغيرات المستقلة للتغيرات التي تطرأ على المتغير المعتمد فضلا عن المعامل المعياري للانحدار BETA والذي يقيس مدى استجابة المتغير المعتمد عندما يتغير المتغير المستقل بدرجة معيارية واحده . والمعادلة الخطية للانحدار الخطي المتعدد والتي تم اعتمادها ضمن برنامج SPSS21 هي :

$$Y = a + b_1X_1 + b_2X_2 + \dots + b_nX_n + e_i$$

ويهدف إعطاء قرار دقيق بشأن ثبوت صحة فرضية الدراسة من عدمها والتي مفادها (لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لمؤشرات المخاطرة المصرفية في مكونات المحفظة الاستثمارية) ، وتم التأكد من ان جميع البيانات المعتمدة في التحليل هي موزعة توزيع طبيعي عن طريق اختبار **Kolmogorov-Smirnov** لقياس اعتدالية التوزيع الاحتمالي اذ كانت قيمة p.value لجميع المتغيرات اكبر من مستوى المعنوية والبالغ 5% . ولإثبات صحة الفرضية من عدمه لابد من اختبار الفرضيات الفرعية المنبثقة عنها، وعلى النحو الآتي:

اولا: اختبار الفرضية الفرعية

فرضية العدم (H_0): لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لمؤشرات المخاطرة المصرفية في مكونات المحفظة الاستثمارية

فرضية الوجود (H_1): يوجد اثر ذو دلالة احصائية لمؤشرات المخاطرة المصرفية في مكونات المحفظة الاستثمارية

ومن اجل قبول الفرضية الفرعية من عدمه ، تم اختبار معنوية نموذج الانحدار الخطي المتعدد، باستخدام اختبار (F)، للوقوف على معنوية الأنموذج لغرض تحديد مدى تأثير مؤشرات المخاطرة المصرفية (X_1) في مكونات المحفظة الاستثمارية للمصرف (Y) والمتمثلة بـ [اذونات الخزينة (Y_1)، اوراق تجارية (Y_2)، محفظة القروض (Y_3)]. لكل مصرف من المصارف عينة الدراسة وكالاتي:

يشير الجدول (7) ، إلى تقدير أنموذج الانحدار الخطي المتعدد ، لغرض قياس تأثير مؤشرات المخاطرة المصرفية (X_1) في مكونات المحفظة الاستثمارية للمصرف (Y) .

و الذي يوضح معلمات نموذج الانحدار المستخدمة في قياس اثر مؤشرات المخاطرة المصرفية (X_1) في مكونات المحفظة الاستثمارية للمصرف (Y) وفق النموذج المعتمد ومن ثم سيكون تفسير العلاقة كالاتي:

أ- ان قيمة (F) المحسوبة لكل من [اذونات الخزينة (Y_1)، اوراق تجارية (Y_2)، محفظة القروض (Y_3)] تقيس معنوية نموذج الانحدار المتعدد. إذ بلغت قيمة (F) المحسوبة لكل من اذونات الخزينة والاوراق التجارية ومحفظة القروض [(3.606)(4.295)، (8.531)] على الترتيب، وهي اكبر من قيمتها الجدولية البالغة (3.34) عند مستوى معنوية 5% .. ما يعني وجود اثر ذي دلالة معنوية بين المتغيرات ومن ثم قبول فرضية الوجود من الفرضية الفرعية الاولى والتي مفادها (يوجد اثر ذو دلالة احصائية لمؤشرات المخاطرة المصرفية في مكونات المحفظة الاستثمارية).

جدول (7) قياس اثر مؤشرات المخاطرة المصرفية (X_1) في مكونات المحفظة الاستثمارية (Y) للمصارف عينة البحث

معامل التفسير R^2	قيمة (F)		متغير المخاطرة المصرفية (الائتمان، السيولة، رأس المال، سعر الفائدة)				A	المتغير المستقل X المتغير المعتمد Y
	الجدولة (%5)	المحسوبة	المعامل المعياري للانحدار BETA					
			خطر سعر الفائدة X14	خطر رأس المال X13	خطر سيولة X12	خطر ائتمان X11		
0.566	3.34	3.606	-	0.217	-	0.87	0.625	اذونات الخزينة (Y_1)
0.682		4.295	0.357	-	0.07	0.06	0.06	اوراق تجارية (Y_2)
0.810		8.531	-	0.236	0.10	0.73	0.31	محفظة القروض (Y_3)
			0.091		1	9	0	

المصدر: من إعداد الباحثة باعتماد على مخرجات الحاسبة الإلكترونية.

ب- بلغت قيمة معامل التفسير (R^2) لكل من [اذونات الخزينة (Y_1)، اوراق تجارية (Y_2)، محفظة القروض (Y_3)] مقدار [(0.566)، (0.682)، (0.810)] على الترتيب اي ان نسبة ما تفسره مؤشرات المخاطرة المصرفية (X_1) من التغيرات التي تطرأ على اذونات الخزينة هي (56.6%) والاوراق التجارية هي (68%) ومحفظة القروض هي (81%) ، وهذا يدل على قوة التفسير للمتغيرات المستقلة في التغيرات الحاصلة بالمتغير المعتمد .

ج- ان قيمة المعامل المعياري للانحدار (Beta) تعني ان:

- يظهر من معادلة الانحدار الخاصة بأذونات الخزينة (y_1) أنها تتأثر سلبا بكل من مخاطرة الائتمان (x_{11}) ومخاطرة السيولة (x_{12}) ومخاطرة سعر الفائدة (x_{14}) بنسب (87.1%) (-14.6%) (-8.2%) وعلى الترتيب. ولكنها تتأثر ايجابا بمخاطرة رأس المال (x_{13}) بنسبة (21.7%).
- يظهر من معادلة الانحدار الخاصة بالأوراق التجارية (y_2) أنها تتأثر ايجابا بكل من مخاطرة الائتمان (x_{11}) ومخاطرة السيولة (x_{12}) ومخاطرة سعر الفائدة (x_{14}) بنسب (6.4%) (7%) (35.7%) وعلى الترتيب. ولكنها تتأثر سلبا بمخاطرة رأس المال (x_{13}) بنسبة (92.7%).
- يظهر من معادلة الانحدار الخاصة بمحفظة القروض (y_3) أنها تتأثر ايجابا بمخاطرة الائتمان (x_{11}) ومخاطرة السيولة (x_{12}) ومخاطرة رأس المال (x_{13}) بنسب (73.9%) (10.1%) (23.6%) وعلى الترتيب. ولكنها تتأثر سلبا بمخاطرة سعر الفائدة (x_{14}) بنسبة (9.1%). ويشير الجدول (8) الى مدى معنوية علاقة الاثر وثبات صحة الفرضية الفرعية الاولى لكل مصرف من المصارف عينة البحث.

جدول (8) معنوية الاثر وثبات صحة الفرضيات الفرعية الاولى لكل مصرف من المصارف عينة البحث

ت	اسم المصرف	معنوية الاثر لمؤشرات المخاطر المصرفية في مكونات المحفظة الاستثمارية		
		اذونات الخزينة (Y_1)	والاوراق التجارية (Y_2)	محفظة القروض (Y_3)
1	المصرف التجاري	علاقة اثر معنوية	علاقة اثر معنوية	علاقة اثر معنوية
2	مصرف الاستثمار	علاقة اثر غير معنوية	علاقة اثر غير معنوية	علاقة اثر غير معنوية
3	المصرف الاهلي	علاقة اثر معنوية	علاقة اثر غير معنوية	علاقة اثر معنوية
4	مصرف الائتمان	علاقة اثر معنوية	علاقة اثر غير معنوية	علاقة اثر معنوية
5	مصرف الخليج التجاري	علاقة اثر معنوية	علاقة اثر غير معنوية	علاقة اثر معنوية
6	مصرف الشرق الاوسط	علاقة اثر معنوية	علاقة اثر غير معنوية	علاقة اثر معنوية
7	مصرف الشمال	علاقة اثر معنوية	علاقة اثر غير معنوية	علاقة اثر معنوية
8	المصرف المتحد	علاقة اثر معنوية	علاقة اثر معنوية	علاقة اثر معنوية
9	مصرف الموصل	علاقة اثر معنوية	علاقة اثر معنوية	علاقة اثر معنوية
10	مصرف بابل	علاقة اثر معنوية	علاقة اثر معنوية	علاقة اثر معنوية
11	مصرف بغداد	علاقة اثر معنوية	علاقة اثر غير معنوية	علاقة اثر معنوية
12	مصرف دار السلام	علاقة اثر معنوية	علاقة اثر معنوية	علاقة اثر معنوية
	اجمالي عينة البحث	علاقة اثر معنوية	علاقة اثر معنوية	علاقة اثر معنوية

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج التحليل

يتضح من الجدول (8) ان مصرفاً واحداً فقط لم يحقق علاقة أثر معنوية بين مؤشرات المخاطرة ومكونات المحفظة الاستثمارية هو مصرف الاستثمار بمعنى ان مصرف الاستثمار لا تؤثر مؤشرات المخاطرة في مكونات المحفظة الاستثمارية ما يعني أن إدارة المصرف لا تعتمد على تحليل المخاطرة كأداة لتكوين محفظته الاستثمارية، أما بقية المصارف الاخرى فعلاقتها علاقة أثر معنوية مع اذونات الخزينة ومحفظة القروض. هذا من جانب ومن جانب اخر يمكن تشخيص ملاحظة مهمة وهي ان علاقة الاثر لأغلب المصارف بين المخاطرة وانواعها والاوراق التجارية ضعيفة اذ ظهرت (7) مصارف ضعيفة العلاقة من اصل (12) مصرفاً، وهذا يظهر ضعف اداء هذه الاداة الاستثمارية في المصارف الاهلية العراقية.

المبحث الرابع
الاستنتاجات والتوصيات
اولاً: الاستنتاجات

- 1- اظهرت نتائج التحليل المالي أن المصرف المتحد حقق أعلى نسبة منح قروض مخالفا اتجاه القطاع بشكل عام عن هذا النشاط ومن ثم تلاه مصرف بابل ومصرف الموصل بينما حقق مصرف الائتمان التجاري ومصرف التجاري العراقي اقل نسبة منح قروض وهذا يؤكد عدم تطابق سياسات المصارف بشكل عام والاختلاف قد نتج عن اجتهادات إدارية وتوقعات مختلفة لاتجاهات السوق .
- 2- اظهرت نتائج التحليل المالي لنسب السيولة أن القطاع المصرفي خلال مدة الدراسة قد احتفظ بنسب سيولة عالية جدا ما يؤكد توجه المصارف خلال هذه المدة الى اتباع سياسات متحفظة واكثر امانا تجنباً للمخاطرة بشكل واضح . وكان مصرف بغداد قد حقق اقل مخاطرة سيولة خلال مدة الدراسة تلاه المصرف الاهلي ومصرف الاستثمار ، وهذا يشير الى اختلاف المصارف من حيث نسب سيولتها وذلك بحسب التزاماتها اتجاه المودعين .
- 3- اكدت نتائج التحليل لمخاطرة رأس المال مدى تجنب المصارف عينة الدراسة للمخاطرة فقد كانت نسبة الاحتفاظ برأس المال اعلى بكثير من متطلبات لجنة بازل ما يشير الى رغبة كبيرة من المصارف لتجنب اي ازمة مالية او صدمة مفاجئة قد تؤدي بها الى عسر مالي او افلاس . وعن طريق نتائج التحليل ظهر ان مصرف بابل حقق اقل مستوى من مخاطرة رأس المال ، بينما حقق مصرف بغداد اعلى مخاطرة رأس مال وهذا يعود الى اتباع سياسات مختلفة في إدارتها لرأس مالها .
- 4- اظهرت نتائج التحليل المالي ان المصرف التجاري العراقي حقق اقل مستوى مخاطرة سعر الفائدة ، بينما حقق مصرف الشمال اعلى مستوى مخاطرة سعر فائدة ، ما يشير الى عدم وجود توجه واضح للمصارف عن تجنب مخاطرة سعر الفائدة وذلك قد يعود الى ضعف قدرتها في توقع تقلبات أسعار الفائدة.
- 5- اظهرت نتائج التحليل الاحصائي وجود اثر معنوي لمؤشرات المخاطرة لجميع مكونات المحفظة الاستثمارية لخمسة مصارف فقط هي (المصرف العراقي التجاري ، المصرف المتحد، مصرف الموصل ، مصرف بابل ومصرف دار السلام) من اصل 12 مصرفاً" بمعنى ان هذه المصارف الخمسة تعتمد بشكل عام على اسلوب تجنب المخاطرة عند بناء المحفظة الاستثمارية ، في حين تفاوتت باقي المصارف في علاقة الاثر لمكونات المحفظة الاستثمارية مع مؤشرات المخاطرة المعتمدة في الدراسة .

ثانياً : التوصيات

- 1- تفعيل الاعتماد على منح القروض لزيادة عائدات المصارف من اجل استثمار الفرص المتاحة نتيجة لتغير اسعار الفائدة والافادة من التغيرات الاقتصادية عبر دراسة الفرص المتوافرة والتهديدات التي يمكن ان تواجه المصارف لتجنبها قدر الامكان. وذلك عبر جملة من الاجراءات نذكر منها :
 - ا- بناء وتطوير اقسام إدارة المخاطرة في المصارف عينة الدراسة .
 - ب- الاستعانة بالمؤسسات الاستشارية الدولية في رسم مكونات المحفظة الاستثمارية للمصارف .
- 2- عدم المبالغة في الاحتفاظ بنسب سيولة عالية لان ذلك يؤثر بشكل سلبي في عائدات المصارف والعمل على استثمار السيولة المتاحة في الأنشطة الاستثمارية الامنة والتي تحقق ارباحاً" معقولة للمصارف لزيادة كفاءة ادارة الربحية وتحسين اداء المصارف .
- 3- استثمار ارتفاع معدلات رأس المال والعمل على تحسين سمعة المصارف نتيجة لاحتفاظها بنسب رأس مال عالية تستطيع من خلاله تجنب اي ازمة مالية ولكن من المهم الاحتفاظ بمعدلات رأس مال معقولة وعدم المبالغة بالاعتماد على التمويل الممتمك وتحويل نقطة الضعف هذه الى نقطة قوة تدعم موقف المصارف تجاه الزبائن .
- 4- العمل على دراسة واستيعاب التغيرات في اسعار الفائدة عن طريق بناء نماذج تعتمد على اتجاهات التقلب في اسعار الفائدة من اجل استغلال الفرص المتاحة وتجنب الحركات العكسية لمعدلات الفائدة والتي يمكن ان تضر مصالح المصارف وتستنفذ ارباحها المتحققة ومن ثم تعرضها لمشاكل مالية كبيرة .
- 5- زيادة الاستثمار بالأنشطة غير التقليدية نظراً لتحقيقها لعائدات عالية كما ظهر في نتائج التحليل وتفعيل دور الأنشطة التجارية وانشطة التداول دون ان يؤثر ذلك في أنشطة المصرف الاساسية من منح القروض واستقبال الودائع من الزبائن .
- 6- الاعتماد اكثر على الاستثمار بالأوراق المالية والتي تحقق ارباح عالية ولها قابلية على التسويق بسهولة في الاسواق المالية مع امكانية زيادة الاعتماد على ادوات الخزانة لتحقيق الامان المطلوب والموازنة بينها وبين الاوراق التجارية عالية الخطورة .

A-Books

- 1- Casu, Barbara& Girardone, Claudia& Molyneux, Philip," Introduction To Banking ",1st Edition , Pearson Education Limited,2006.
- 2- Cecchetti,StephenG.&Schoenholtz,Kermitl&Fackler,James,"Money,Banking and Financial Markets",3rd Edition, , McGraw-Hill, New York,2011.
- 3- Gallati,Reto R.,"Risk Management And Capital Adequacy –Covers Market,Credit, And Operational Risk",1st Edition, McGraw-Hill, New York,2003.
- 4- Hirschey, Mark&Nofsinger,John,"Investment Analysis and Behavior", 2nd Edition, McGraw-Hill,Inc. New York,2010.
- 5- Horne,James C.&Wachowicz, John M.,& Fundamental Of Financial Management",13th Edition, Prentice-Hall, Inc.,2001.
- 6- Jones, Charles P. "Investment Principles And Concepts", 11th Edition, John Wiley & Sons,Inc.,2010.
- 7- Jordan,Bradford D. &Miller,Thomas W. & Dolvin, Steven D., "Fundamentals Of Investments Valuation and Management",6th Edition, McGraw-Hill, Inc., New York, 2012.
- 8- Miciuła, Ireneusz," Financial innovations on the currency market as new instruments to risk management", Journal of International Studies, Vol. 8, No. 1, 2015.
- 9- Saunders,Anthony&Cornett,Marcia Millon,"Financial Market and Institutions", 4th Edition, , McGraw-Hill, New York,2009.

B-Journals and Periodicals

- 10- Gurrib, Ikhlaas& Alshahrani, Saad," Diversification in Portfolio Risk Management : The Case of the UAE Financial Market", International Journal of Trade, Economics and Finance,Vol.3,No.6,2012.
- 11- Haneef, Shahbaz& Riaz, Tabassum & Ramzan, Muhammad & Runa , Mansoor & Ishaq , Hafiz," Impact of Risk Management on Non-Performing Loans and Profitability of Banking Sector of Pakistan", International Journal of Business and Social Science, Vol. 3 No. 7, 2012.
- 12- Kacperczyk, Marcin&Schnabl, Philipp," When Safe Proved Risky:Commercial Paper during the Financial Crisis of 2007–2009, Journal of Economic Perspectives—Volume 24, Number 1, 2010.
- 13- Kanchu,Thirupathi & Kumer , Manoj , " Risk Management In Banking Sector –An empirical Study", International Journal of Marketing, Financial Services & Management ResearchVol.2, No. 2, 2013.
- 14- Makori, Daniel Mogaka&Jagongo, Ambrose," Working Capital Management and Firm Profitability: Empirical Evidence from Manufacturing and Construction Firms Listed on Nairobi Securities Exchange, Kenya", International Journal of Accounting and Taxation, Vol. 1 No. 1, 2013.
- 15- Mangram, Myles E.," A Simplified Perspective Of The Markowitz Portfolio Theory", Global Journal of Business Research , , Vol. 7 , No. 1 , 2013.
- 16- Mokaya, Maubi Andrew,& Jagongo, Ambrose," Corporate Loan Portfolio Diversification And Credit Risk Management Among Commercial Bank In Kenya",International Journal of Current Business and Social Sciences Vol.1, Issue 2, 2014.
- 17- Mokni, Selma & Echchabi, Abdelghani& Rajhi, Taher," Risk Management Practiced Tools in the MENA Region: A Comparative Study between Islamic and Conventional Banks", International Journal of Business,Vol.20,No.3,2015.
- 18- Naresh, Choppari& Rao, Rajeshwar," Credit Risk Management Practices Of Indian Commercial Banks, Vol.03 Issue-01,2015.
- 19- Nwaolisa,Felix&Kasie,Gldeon," Efficient Market Hypothesis : A Historical Perspective.(A study of Nigerian Capital Market)", Journal of Business and Management Review,Vol. 1,No.8,2012.

- 20- Oluchukwu, Njogo, Bibiana, " Risk Management In The Nigerian Banking Industry", Journal of Business and Management Review Vol. 1, No.10; June 2012.
- 21- Satyanarayana,I.& Sidhu ,N.B.C.& Maruthi," Review on Portfolio Management", International Journal of Advance Research in Computer Science and Management Studies,Volume 3,Issue 2,2015.
- 22- Singh, Asha," Credit Management In Indian Commercial Banks", International Journal of Marketing, Financial Services & Management Research,Vol.2, No. 7, 2013.

C. Thesis

- 23- Liem, Nguyen Thanh, "Portfolio Risk Management And Capital Asset Pricing Model Case: The Comparison Among Portfolios In The same And Different Regions", Thesis Lapland University of Applied Sciences School of Business and Administration Program in Innovative Business Service Bachelor Of Business Administration,2015.
- 24-Oblakovic,Goran," Risk Management at the Strategic and Operational Levels of Swiss Banks: Current Status and Lessons Learned from the Subprime Crisis", DISSERTATION of the University of St.Gallen, School of Management, Economics, Law, Social Sciences and International Affairs to obtain the title of Doctor of Philosophy in Management,2013.

D. Internet

- 25- Beets, Soretha," The Use of Derivatives to Manage Interest Rate Risk in Commercial Banks", <https://businessperspectives.org/...free/>,2004.
- 26 - Cook,Timothy Q.,,"Treasury Bills", <https://core.ac.uk/download/pdf/.pdf>, 1998.
- 27- Driga, Imola," Financial Risks Analysis For A Commercial Bank In The Romanian Banking System,www.oeconomica.uab.ro/upload/lucrari/2012.
- 28-Dima,Alin Mihaela &Orzea ,Ivona, " Risk Management in Banking", <https://pdfs.semanticscholar.org/> 2010.
- 29-Kazan, Halim& Uludag, Kultigin " Credit P portfolio Selection According To Sectors In Risky Environments: Markowitz Practice", [www.aessweb.com/pdf-files/aefr-4\(9\)-1208-1219.2014](http://www.aessweb.com/pdf-files/aefr-4(9)-1208-1219.2014)
- 30- Levisauskaite, Kristina," Investment Analysis and Portfolio Management", www.bcci.bg/projects/latvia/pdf/8_IAPM_final.2010
- 31- Pham, Quang Tien," Evaluating Credit Risk Management at Agribank Tu Liem",<https://www.theseus.fi/bitstream/handle/2015>.